تاريخ الاجتماع الطبيعي

لجناب الدكتور شبلي شميل

في المقابلة بين سياسة الطبيعة في الاحياء وسياسة الاجتماعات

اذا انتقلنا من النظر الى الكليات الكبرى المتعلقة بالعالم اجمع والمترتبة على تشبيه الاجتماع بالحي كما مرّ آنفًا الى النظر في ما اختص منها بالاجتماعات البشرية كان لنا من ذلك نتائج تختص بالسياسة ذات بال نقتصر منها في هذا المقام على ما هو اهمّ

اولًا ان ارتباط اعضاء الجسم الاجتماعي بعضها ببعض على الصورة التي ذكرنا يجعل التأثير الواقع على العضو الواحد يمتدّ ضرورةً الى سائر الاعضاء . فالشارع كالطبيب يلزمهُ ان يكون حكيمًا في مداواة عال الجسم الاجتماعي لئلّا يداوي علّةً في عضو فيحدث علّةً في عضو آخر . فالالتفات الى طائفة من الناس وترك ما سواها بغي المتفنّت البهاجدا وبضعف المتروكة فتفقد النسبة بين اعضاء الاجتماع اذ تُنحَّ فيهِ على طرفَي الضعف والقوة فيختلّ نظامهُ ويأول بهِ الحال الى السقوط والاضمحلال

ثانيًا اذا كانت الاجتماعات اجسامًا طبيعية لا صناعية وكان الاجتماع نفسهُ حاصلًا لزومًا لا عارضًا أفلا يُستدَلُّ من ذلك على ما يكون من سوء العقبى للاصلاحات العنيفة الجارية على غير المجرى الطبيعي اي الناشئة عن غير تغيُّر الارادة العامّة تغيُّرًا ذاتيًا . فالحيُّ لا يستطيع ان يحتمل تغييرًا مهمًّا ما لم يكن هذا التغيير موافقًا لأميال اعضائهِ غير مختلف عن طبيعتهِ ولقد تقدّم ان الاجتماع حيٌّ متراض اعني ان الذي يجمع اعضاءهُ ويربطها بعضها ببعض ليس الملاصقة البسيطة وانما هو الرابط الارادي . وهو بمثابة الرابط الميكانيكي لانهُ يوجد رابط عقلي بين اهل المدنية وهو بمثابة الرابط الميكانيكي بين الكريات ولذلك وجب ان يكون التغيير الحاصل في الاجتماع موافقًا لارادة الجمهور او للقسم الاكبر منهُ . والاصلاح المبني على عاتق الاجتماع ولا يقصد منهُ الّا خير البعض او هو ناشئٌ عن ارادة البعض فقط انما هو اصلاح صناعيٌّ او قسري اي غير طبيعي جيء بهِ قبل وقتهِ ويخشى من عواقبهِ . وبالضد من ذلك كل اصلاح جزئي او كلي ناشيء عن التراضي والاتفاق بين كثيرين او بين الكل فهو اصلاح طبيعي قانوني . والفرق بين الطبيعي والصناعي ظاهر كما تصح . الاول موافق للطبيعة والثاني مضادٌّ لها . وبما ان الانسان طبيعيٌّ في الاصل كان كل ما يسير بهِ على غير المجرى الطبيعي غير نافع لهُ بل مضرًّا بهِ فيأسة

الاجتماعات العاقلة ينبغي ان تكون طبيعية لكي تكون نافعة اي يلزم ان تكون موافقة لارادة الجمهور وليلة والاّ لم تحمد عاقبتها لان الامر الجاري مجرى لا يوافق ارادة اعضاء الاجتماع انما هو جارٍ على غير وفق الارادة الحيوية التي في الرابط للجسم السياسي

ثم لما كان اجماع الارادات في العمران على امر غير ممكن غالبًا وكان القسم الاكبر يبقى معه عدد قليل من الناس غير موافق له كان لنا من ذلك قاعدة ثالثة في السياسة وهي ضرورة التدرّج في الانتقال من حال الى حال بحيث لا تكون المباينة بين القديم والحديث والحاضر والمستقبل كلّية والاّ اعترض الانتقال موانع لا تقاوَم ولا تحمد معها النتيجة . وتشتدّ الحاجة الى هذا التدرّج كلما كانت النتائج الجامعة للارادات السابقة كالعوائد والاعتقادات أشدّ وارسخ . والحاصل انه يصعب جدًا في جسم كبير كالحيوان الاجتماعي تغيير الجسم كلّه دفعةً واحدة للزوم استعداده الى الاحوال الجديدة بموفيته لها شيئًا فشيئًا . قال سبنسر ان الضرر الذي يلحق بالاجتماع من نزع شرائعه القديمة قبل إحكام شرائعه الجديدة حتى تصلح لان تقوم مقامها ليس اقل من الضرر الذي يلحق بحيوان من جنس ما يعيش بين الماء واليابسة اذا نزعت خياشيمه قبل ان تكمل رئاته . فالنتيجة الكبرى المحصلة من فيسيولوجيا الاجتماعات انما هي تفضيل النشوء على الثورة . واعظم وسائط الارتقاء بالنشوء انما هو الاتفاق الذي لا يقر شيئًا الاّ تدريجًا وبعد ان يتمّ التراضي عليه

ولا ينبغي ان يُفهَم من ذلك ان الثورات مضرّة في جميع الاحوال كما يزعم بعض المؤرخين لانه توجد احوال خاصة لا يمكن تخلّص الجسم المتوافي والمريض فيها الاّ بثورة فيسيولوجية كجران مثلاً او نوبة حمّى تخلّصه من خطر الموت . وهذا يدلنا على انّ الاجتماع لا بدّ له في بعض الاحوال من ثورة تخلّصه من خطر الهلاك . ويلزم ان تكون الثورة صادرة عن استعداد باطن كانها انفاق خفي بين اعضائه موافقة لاميالهِ اي ان تكون عبارة عن صوت الشعب لكي تكون قانونية والاّ انقلبت شرًا عليه . والثورة التي تكون كذلك هي ثورة لا تُغلب ولا تُقاوَم لانها ليست من افعال الآحاد بل هي عبارة عن تخلّص الجسم كلهِ ممّا تلبّث وطأ عليه تخلّصًا طبيعيًا قانونيًا [1] لانها ليست بالحقيقة سوى فعل سريع لقوًى مجتمعة تجمعًا بطيئًا في زمن طويل اشبه شيء بالزوابع التي

(١) كالثورة الفرنسوية فانه لم يصدّها شيء ولم يقو عليها شيء مع انه اعترضتها موانع داخلية وخارجية قوية جدًا وما ذلك الاّ لانها كانت موافقة لميل الشعب كلهِ وناشئة عن استعداده بخلاف الثورة السورية العرابية فان نارها ما لبثت ان شبت حتى انطفأت ولم يبقَ منها في الامة جمرة كالنار في الرماد لانها لم تكن ناشئة عن استعداد الامة بل عن مطامع بعض ذوي المناصب

تجمع في سنين كثيرة ولا تثور الّا في يوم واحد ثم تهجع ولذلك يقال ان الثورة هو القاعدة واما الثورة فامرٌ شاذٌ رديءٌ غالبًا وان كان قانونيًا نافعًا احيانًا

فيرى مما تقدّم ان كلاً من نصراء الثورة والمحافظين يجد في التاريخ الطبيعيّ سندًا لمذهبه وانما انما هو في الحريّة والحريّة نتيجة لازمة مخصصة للسياسة من علم الحياة . فاهل الاستبداد الذين يعتمدون على العنف والقوّة لاشك انهم يجهلون الصفة الحيّة للاجتماع ويعدونه كآلة مصطنعة ويتصوّرون النظام الاجتماعي كالنظام المادي غير الحي . ففي الآلات المصطنعة غير الحيّة لا تجتمع الاجزاء بعضها الى بعض الّا بقوّة خارجة عنها غير مستقرّة فيها تحفظها ساكنة او تحركها . والوحدة الظاهرة فيها آتية من الصانع وهي في الصورة فقط لا في الحقيقة فان طبيعة العناصر فيها لم تتغيّر فالخشب يبقى خشبًا والحديد حديدًا والاجزاء المختلفة لا تتم العمل المطلوب الّا قهرًا بسلسلة افعال قهريّة وكل جزء مال من تلقاء نفسه لابطال فعل الآخر واذا كان بينها تعاون او ظاهر اتفاق فانما هو على ضد طبيعتها ولا يدوم . وكل نظام ملقى قهرًا غير مرتضى به لا بدّ من ان يخل وهو نظام الاشياء المادية لا الحيّة . والسلام الظاهر والحالة هذه اشبه شيء بسلام مدينة دخلها العدو فانه لا يدوم الّا مادامت القوّة المقتدرة على حركاتها المجندة لانتقامها متغلبة عليها . فالرابط الذي يربط الاجتماع لا يتم نظامه بالاستبداد والقوّة وان قام بهما احيانًا لانهما ليسا من جوهر طبيعته بل هما دليل على عدم كماله . وفي الجملة فحيثما يبتدئ الاستبداد والقوّة ينتهي الاجتماع الحقيقي بين البشر . والاجتماع البشري لا يقوم حقيقة الّا بالشوق الغريزي ولا يكمل الّا بالتراضي والاتفاق فبذلك يتم النظام الاجتماعي لا بسواه اذ تكون القوّة المدبرة مستقرّة في كل عضو من اعضائه بحيث يشتغل لنفسه ولسواه معًا من ذاته وفي آن واحد

ولننظر الآن الى سياسة الطبيعة في الاحياء ونقابلها بسياسة الاجتماعات لعلنا نستنتج فوائد سياسيّة من ذلك فاعلم ان في الحي كما في الجسم الاجتماعي افعالاً متروكة لعهدة كل شخص وغيرها متروك لعهدة مراكز ثانويّة او جمعيّات خصوصيّة وغيرها لعهدة المركز الاعظم القائم مقام الجسم كلهِ . فاوّلاً الحي يترك كل كريّة من الكريّات المؤلف منها تشتغل لذتها تحت سلطان القوى المستقرّة فيها . والعامل في هذه القوى مرجعة كما تقدّم الى امرين المنفعة والشوق فكل كريّة تحس بنفسها وبجاراتها بالشوق الكائن فيها اليها بحيث تصير مصلحة جاراتها عندها كمصلحتها . ثم تجتمع الكريّات وتتالف باشتراك المنفعة والشوق وتتبادل الغذاء والحركات وذلك اشبه شيء بالمبادلة التي تقع بين البشر والحاصلة فيهم بدون تداخل القوّة المركزيّة اي الحكومة بناء على ما فيهم من الاميال وما لهم من المنافع المشتركة لا لعلة اخرى

ثانيًا يوجد في الحي مراكز ثانوية واعضاء مهمة على جانب من الاستقلال اشبه بمالك صغيرة في مملكة كبيرة وهي الاحشاء المختص بها اعداد الغذاء وتطييرهُ وتوزيعهُ اعني بها المعدة والرئتين والقلب . فهذه الاحشاء غير خاضعة للعضو المدبر اعني الدماغ فالمعدة تهضم الطعام والقلب يوزع الدم في البدن والرئتان تطهرانهِ بتعريضهِ للهواء اراد الدماغ ام لم يرد . وقد يبلغ استقلال اعضاء التغذية مبلغًا عظيمًا جدًّا فالامعاء لا تزال تفعل افعالها الخاصَّة ولو قطعت الاعصاب التي توصلها بالدماغ . والقلب لا يزال يضرب بعد نزعهِ من الجسم ولاسيَّما في الحيوانات ذوات الدم البارد وفي بعض الحيوانات اللبونة ايضًا كدب القطب . والكبد لا تزال تفرز الصفراء وتولد السكَّر بعد ذبح الحيوان ونزف دمهِ . وقد يكون تركيب بعض الحيوانات السافلة المائية مخاطيًا جدًّا بحيث تشتغل اجزاؤها بعضها لبعض وكلها للكل ومع ذلك فليس لها جهاز عصبي . فهي دنيا في غنًى عن سلطان مركزي او قوَّة خارجة عنها تتولى تدبيرها وانَّما تفعل ذلك من نفسها بناء على ما في العناصر التي تؤلفها من الافعال الذاتيَّة اي من قابلية الحس والتهيج ومن ثمَّ من الاميال المنعيَّة والاشتياقيَّة الموجبة لحصول المادلة بينها كما يحصل التعاون بين البشر . فوظائف التغذية والنمو تتم بدون توسُّط الدماغ كما ترى

واما وظيفة الدماغ فقاصرة على الاعضاء الظاهرة اي اعضاء النسبة التي بها يعرف الحيُّ الاشياء التي من خارج فيأمرها باخذ اللازم منها واتقاء الضار اذ يكون لهُ عليها سلطان يتصرَّف فيها بحسب مقتضى الحال . فوجود جهاز عصبي والحالة هذه لهُ مركز كالدماغ مقتدر على ان يجعل الاعضاء تخضع لهُ خضوعًا تامًّا لازم لسلامة الحيّ . على ان الجهاز العصبي نفسهُ لا يكون دائمًا خاضعًا لسلطان المركز اعني الدماغ بل للمراكز العصبية الثانويَّة . ففي الحشرات كل عقدة تحرِّك الاطراف المتعلقة بها لمخاومة ما يمانعها . واذا دهم الانسان امرٌ يخشى منهُ على عينيهِ فان جفنيهِ ينطبقان للحال بحركة ذاتية اي قبل ان يكون لهُ فرصة للتفكر بالخطر وبكيفية اتقائهِ . واذا عثر الى الامام فانهُ ينعكس الى الوراء بحركة ذاتية لمقاومة العثرة او انهُ يستلقي الارض بيديهِ خوفًا من السقوط على الاعضاء الرئيسة لينفي بذلك شرًّا اكبر بشرٍّ اصغر . فترى مما تقدم ان اعضاء النسبة الظاهرة نفسها تستغني في احوال خصوصية عن انتظار حكم الدماغ وتستقل عنهُ كما تستقل الاعضاء الباطنة